

أبعاد جديدة في صناعة التغيير

د. وائل شديد

Waelshadid.academia.edu

22 نوفمبر، 2022

ملخص

لم يعد التغيير أمراً اختيارياً بل أصبح أمراً حتمياً لبقاء المؤسسة أو الدولة في موضع تنافسي مناسب. ويحتاج التغيير إلى تجديد وإبداع خاصة عندما يتعلق بالمجتمعات وتركيباتها، وبالتالي يحتاج إلى عوامل نجاح عديدة ويتطلب إبداعاً في التصور والتطبيق، ومهارة في التخفيف من مقاومة الآخرين لهذا التجديد، سواء المقاومة الداخلية للتغيير بحجة عدم وجود حالة سابقة شبيهة بالفكر الجديد أو غير ذلك من الأسباب، أو بسبب مقاومة عوامل وعناصر المحيط الخارجي.

تستعرض الورقة أبعاداً جديدة في صناعة التغيير ومساهمة فكرية تطبيقية في تطوير نظرية تغيير يمكن أن تكون فاعلة في واقعنا العربي والإسلامي وتناسب الواقع المعاصر. وذلك انطلاقاً من قبول فكر التغيير والجُراء على الاشتباك الإيجابي مع نظريات العمل الحالية ضمن أطر الاحترام والتقدير، مع وضع نظريات العمل المتبعة حالياً على محك الفحص التاريخي المزمّن، فالزمن لا يمكن أن يكون مفتوحاً لنظرية عمل ما. وبالتالي تعرض الورقة أربعة أبعاد للتغيير، كما تطرح أركاناً جديدة ضمن نظرية عمل تتعد عن الجمود والرضى بتعديلات سطحية، وكل ذلك ضمن التوازن بين الواقعية المفرطة والتهور العجول

الكلمات الافتتاحية: تغيير، استراتيجية، حركة إسلامية، هيكلية، تجديد، التيار الشعبي، القطبية

محاور الورقة والسؤال الأساس

كانت هناك محاولات عديدة في طرح مفاهيم وطرق عمل للتغيير في العالم الإسلامي سواء ما طرحه جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده وعبدالرحمن الكواكبي والشيخ محمد رضا مروا بما قدمه الإمام حسن البنا. كما كانت هناك محاولات فكرية في التغيير منها ما قدمه سيد قطب ومالك بن نبي وغيرهم. والسؤال المطروح: بعد تجارب التغيير وخصوصاً محاولات الحركة الإسلامية وبعد تجارب الربيع العربي، هل هناك أبعاد جديدة ممكن أن تضاف لتشكيل مساهمة في محاولات التغيير؟ ومن هنا تقدم الورقة أبعاداً جديدة

مستخلصة من الواقع للمساهمة في الدفع باتجاه قبول أفكار أخرى بعيدة عن الجمود في أمور الهيكلية والتطبيقات العملية، والدفع نحو الابداع في الأساليب والآليات في التنفيذ، وصولاً لطرح مساهمة وابعاد جديد في نظرية التغيير. وعليه فسيكون هناك أربعة أبعاد أساسية: الخلفية النظرية المقترحة، وبعضها من إشكالية المنطلقات والفرضيات الفكرية للحركة الإسلامية، ومحاور التجديد الستة (الإطار الفكري للنظرية)، ومعالم النظرية المقترحة واركائها الأربعة.

وتولي الورقة اهتماماً بواقع الحركة الإسلامية التي تصدرت بمفهومها الواسع تفاعلات مجتمعاتها وبلدانها وكان لها إسهاماتها الفكرية والدعوية والسياسية والاجتماعية، إضافة لتقديمها نخبة من المفكرين والعلماء والدعاة. وبالرغم من أن ثورات الربيع العربي انطلقت دون ترتيب من الحركات الإسلامية في بلادها، إلا أن الحركة الإسلامية كانت الأقدر على التفاعل مع هذه الثورات ومن ثم كانت الأقدر على توجيهها. وصحيح أن ثورات الربيع العربي قد شارك فيها بعض الأحزاب أو التجمعات الأخرى، إلا أن الحركة الإسلامية كانت أكثر قدرة على تجيير مسيرة هذه الثورات وفي بعض الأحيان قيادتها أو على أقل تقدير كانت قادرة على فرض نفسها كعامل مؤثر في تطورها.

1. الخلفية النظرية

أي حركة تغيير تعتبر نظاماً مفتوحاً (Open System) وليست نظاماً مغلقاً على نفسه. وبالتالي فأي حركة التغيير هي عبارة عن كيان نظامي مؤسسي التوجه له علاقاته مع البيئة الخارجية وتفاعلاتها، إضافة للعلاقات الداخلية وديناميتها. كما أن حركة التغيير هي عبارة عن نظام مفتوح متكيف (Open Adaptive System) بمعنى أن أي حركة تغيير، كنظام، تتكون من مجموعة من الأنظمة الجزئية (فروعها واداراتها وتوابعها ... الخ)، وهي نظام مفتوح لأنه يتعامل مع البيئة الخارجية كالمجتمع والدولة وغير ذلك، وأن المكونات الداخلية لحركة التغيير تتفاعل فيما بينها وتتفاعل كذلك مع بيئتها الخارجية من خلال التأثير والتأثير والفعل وردة الفعل، وكذلك تتكيف مع بيئتها الخارجية بطريقة أو بأخرى لذلك فهي نظام مفتوح متكيف.¹

وقد اعتمد الكاتب للوصول للنظرية المقترحة على أسس التفكير الاستراتيجي القائمة على رصد البيئات المحيطة، والتفكير المتجه للمستقبل، ويثير الأسئلة الحرجة، واعتماد التفكير الحر بعيداً عن أية ضغوط. ويمكن تعريف التفكير الاستراتيجي بأنه نشاط فكري يعتمد الاستقراء والحدس ليبدع صورة ذهنية مستقبلية

¹وائل شديد "التغيير نظرية عمل جديدة"، 2019، waelshadid.academia.edu

بخصوص الأمر قيد التفكير. وبناء عليه يؤكد الكاتب على أن ما يطرحه من جهد متواضع هو تصور ذهني، وهي مساهمة في حركة التجديد المطلوب ابداعها في هذه المرحلة الزمنية من عمر الأمة العربية والإسلامية، وهي شكل من اشكال الفكر التجديدي يضعه بين يدي المهتمين من المفكرين والممارسين.

2. بعضا من إشكالية المنطلقات والفرضيات الفكرية للحركة الاسلامية²

لقد كان الإنجاز الاستراتيجي الأكبر للحركة الإسلامية هو المحافظة على الهوية الإسلامية للأمة العربية والإسلامية، وإيجاد تيار ديني معتدل ظل مناكفا ومعاندا للتسلط والدكتاتورية، وأحدث صحوة دينية اعادت الناس للتدين بغض النظر عن التفاصيل في المفاهيم الدينية التي انتشرت. إضافة إلى أن الحركة الإسلامية اثبت الربيع العربي أنه في حال زوال الديكتاتوريات والأنظمة السلطوية فإنها الأكثر حظا لتكون الوريث لهذه الأنظمة، مما جعل الأنظمة والغرب يتعامل معها على فرضية أقتل الوريث قبل موت المليك. وإن المراقب للحركة الإسلامية يجد أن فكرها ينطلق من مجموعة منطلقات وفرضيات منها على سبيل المثال لا الحصر:

2.1 إقامة الدولة الإسلامية: إن إقامة الحكم الإسلامي أو إقامة الدولة الإسلامية أو الخلافة الإسلامية تكاد تكون كلها واحدة في عقلية الجمهور. والمتفحص لهذه الفرضية يجد أنها فرضية تُطرح مجردة بدون نظير فكري ولا عملي للكيفية، وبدون أي تعريف أو تحديد لماهية هذه الدولة أو الخلافة الإسلامية. لقد سوقت الحركة الإسلامية أطروحة الدولة الإسلامية بشكل واسع وكانت من مغريات جذب الشباب واستقطابهم، لكنها لم تستطع أن تقدم منظومة فكرية متماسكة حول هذه الأطروحة، ولم تستطع أن تبين أو تفكك مفاهيم ومكونات الدولة الإسلامية. وفي هذا المقام تبرز مجموعة من الأسئلة الحرجة التي لم يُجب عنها فكر واستراتيجية الحركة الإسلامية منها: ما هو نوع الحكم الذي يبحث عنه الاسلاميون؟ ما هو تعريف الحكم الإسلامي أو الدولة الإسلامية؟ كيف كان الحكم الإسلامي أصلا؟ وما هو الشكل الممكن تطويره ليتلاءم مع هذا العصر؟ وما هي الشروط والمواصفات التي يجب أن تتوفر حتى نقول إن هذا الحكم متطابق مع المبادئ الإسلامية، وبالتالي هل مفهوم الحكم الإسلامي مطبق بشكل ما في الدول العربية والاسلامية؟

ظل مفهوم الحكم الإسلامي موجود فقط في الخلفية الذهنية للحركة الإسلامية قيادة وافرادا، بينما هو غير حاضر لا في الخطط ولا في التنفيذ، إنما فقط يسكن في مخيال الإسلاميين. والمشكلة أن الحركة الإسلامية جعلت من مطلب الدولة الإسلامية الذي لا تعمل له حقيقة، مادة أمل داخلية بين الافراد، والأدهى أنها

² نفس المصدر اعلاه

دفعت ثمننا باهظا مقابل هذا المخيال. إذ أن الأنظمة تعاديا وتبرر عدائها بسبب مطلب الدولة الإسلامية الذي تفهمه الأنظمة استبدالاً لها .

2.2 طرق الدعوة التقليدية: في القديم كان ذلك ممكناً بمعنى انتشار الدعوة بين الناس لنشر الدين والأخلاق، أما في العقد الأخير فقد تراجع الأمر كثيراً لأسباب موضوعية. ولم تستطع الحركة الإسلامية تطوير نفسها وآلياتها لتواكب مقتضيات العصر الحديث. ففي الوقت الحالي لا تتوفر ظروف الدعوة الواسعة إذ ظهرت معطيات ووسائل جديدة كوسائل التواصل الاجتماعي المتعددة التي لم تكن موجودة في الماضي. إن مفهوم الدعوة الفردية قد يكون نافعا في بعض الحالات لكنه لا يمكن أن يوفر كسبا جماهيريا مؤثرا، وإن نقل خبرات وتجارب الدعوة القديمة للشباب ما عاد مجدداً أو قابلاً للتطبيق في هذا العصر، فتحول نقل الخبرة إلى نقل تاريخ الدعوة ليس إلا. إن فهم المجتمع العصري القائم على وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات الحديثة سيسهل في فنون الكسب الجماهيري لكنه يحتاج إلى تغيير في هيكل الحركة الإسلامية الجامدة وفي المادة المطروحة.

2.3 مصطلح «الإسلامي»: كان سائداً وما زال حتى اليوم مصطلح "إسلامي"، وفي الحقيقة كان هذا المصطلح مفهوماً في العقود الماضية إذ كان الصراع على الهوية فتمايز الناس بين إسلامي وشيوعي وقومي إلى غير ذلك. لكن في هذه السنوات وبعد عصر الصحوة الإسلامية في السبعينيات ولإنهاء الصراع الأيديولوجي، أصبح هناك ملايين المعتمدين والحجاج الممارسين للتعاليم الدينية غير المنتمين للحركة الإسلامية، فلم يعد هذا المصطلح واقعياً أو مفيداً. بل أصبح يفرق بين الإسلاميين وغيرهم من بقية الشعب وكأن الأمر الفلاني للإسلاميين بينما الأمر العلاني لغيرهم. إن تكرار هذا المصطلح والإصرار عليه يضعف العلاقة بين الحركة الإسلامية والجمهور ويوجد شيئاً من العزلة غير المطلوبة. صحيح أن الإسلاميين بالفهم العام هو من يطالب بعودة تطبيق الشريعة وهذا أصبح مطلباً للكثيرين وليس فقط للإسلاميين. والأجدر للحركة الإسلامية أن تنظر لكل محب لتطبيق الشريعة على أنه من ضمن دائرتها، بل تصدره وتدعمه وتتعاون وتتشارك مع الجميع. وغير ذلك يعزز العقلية الحزبية لدى اتباع الحركة الإسلامية. هذه العقلية التي لا تقبل إلا من كان فرداً فيها وترفض الآخرين وكأنها تطبق على الجمهور مفهوم "نحن وهم" وبالتالي المزيد من العزلة والابتعاد عن الجمهور.

2.4 مشكلة التعريف لدى الحركة الإسلامية: وهي مشكلة كبيرة تعاني منها الحركة الإسلامية، بمعنى ما هو تعريف الحركة الإسلامية؟ هل الحركة الإسلامية حزب سياسي؟ أم هي حركة اجتماعية؟ أم هي تيار شعبي؟

ولقد عرّفت الحركة الإسلامية نفسها تعريفا شموليا باعتبارها حركة دينية واخلاقية واجتماعية وسياسية وثقافية ومجاهدة، وهي نهج سلفي في الفهم السلفي المعتدل بعيدا عن الابتداع، وصوفي في فهم جوهر الصوفية من ناحية الزهد والتجرد.

في البداية يبدو هذا التعريف جاذبا براقا فهو شامل لكل مناحي الحياة وامتزنا حيث يحوي كل المطلوب، ولكنه من ناحية أخرى تعريف أوقع الحركة الإسلامية في مشكل كبير عميق مع نفسها قبل كل شيء، ومع الأنظمة الحاكمة لاحقا. إن هذا التعريف الشامل هو تعريف يصلح للدين الإسلامي وهو ميزة له، ويبدو أن الحركة الإسلامية تقمصت التعريف الشامل للدين وألبسته لنفسها مما أوقعها في مشكلة عميقة جعلتها تبعثر جهودها (على محدوديتها) على مجالات كثيرة، ففقدت التركيز وبالتالي فقدت ميزة من الميزات الهامة التي تؤدي إلى النجاح على المدى الاستراتيجي البعيد. وإذا كانت الحركة الإسلامية قد تقمصت شمولية الدين ففقدت التركيز، فإنها من حيث لا تدري تقمصت مهمة الدولة وقدراتها فظنت انها قادرة على تحقيق إنجازات معتبرة في المجالات الواسعة التي تبنتها ففقدت الإنجازات الكبيرة والسيطرة والاعداد، وحمّلت نفسها ملا تطبيقه الدول ذاتها. وظنت الأنظمة أن الحركة الإسلامية بديلا عنها خصوصا أنها تطرح مفهوم إقامة الدولة الإسلامية. وبالرغم من فئات الأنظمة أن الحركة الإسلامية لا تستطيع فعل ذلك إلا انها اتخذتها ذريعة لتوجيه الضربات المتتالية لها. ونتج عن ذلك أن الحركة الإسلامية ألبست نفسها ثوبا شموليا واسعا جدا، وتقمصت مهام الدولة، وحمّلت نفسها ما لا تطيق ففقدت التركيز والهوية والرسالة وفقدت التعريف.

3. محاور التجديد الستة كإطار فكري لنظرية التغيير الجديدة

ترتكز نظرية التجديد المقترحة على ستة محاور أساسية كإطار فكري لها، وهي جميعا تقتضي تغييرا جذريا عميقا لدى الحركة الإسلامية إذا ما ارادت الاستمرار وإعادة الألق لها، وهذه المحاور:

المحور الأول: التجديد في التركيبة الفكرية:

منذ عهد الشيخ حسن البنا وحتى هذه اللحظة لم تقدم الحركة الإسلامية تجديدا في تركيبها الفكرية، بل ظلت تطرح ما طرحه مؤسسها، وكأن العجز عن تنفيذ وتحقيق ما كان يحلم به البنا ظل هو السائد والمهيمن على الفكر والأسلوب والطريقة والهيكلية. صحيح أن الحركة الإسلامية عموما قامت بمناورات متعددة سياسية كالمشاركة في الانتخابات التشريعية، ومجتمعية كالعامل الخيري المجتمعي وغيرها إلا أن هذه

المناورات تبقى بدون أثر تغييرى حقيقى فى المجتمع أو فى التركيبة السياسية للدولة، بل هى مناورات أبقت الحركة كترس فى ماكينة الأنظمة مما عاد بالنفع الاستراتيجى على الأنظمة أكثر منه على الحركة الإسلامية.

والمطلوب الإجابة وبكل جرأة عن مجموعة من الأسئلة منها: ما هو النطاق المركزى للحركة الإسلامية فى هذه الفوضى الفكرية التى تعيشها الأمة؟ هل هو الجهاد بمعنى بذل الجهد بمختلف الجوانب أم هو إقامة دولة الإسلام؟ فى الحقيقة، ظلت مسألة التربية هى النطاق الرئيسى فى فكر الحركة الإسلامية التى إذا انحلت مشاكلها (أى التربية) انحلت باقى المشاكل، فهل هى كذلك الآن؟ وأضحى النطاق المركزى بحاجة إلى تجديد وإعادة نظر عميقة وخصوصاً بعد ثورات الربيع العربى والثورات المضادة. ومن الأسئلة كيف ينخرط الشعب فى العمل بدلا من أن تتحمل الحركة الإسلامية العبء لوحدها؟ ثم أين المتخصصون فى علم الاجتماع والسياسة والفكر والاستراتيجيات فى الساحة الحركية؟ إذ الملاحظ على المنجزات أنها نتاج ممارسة تقوم على التجربة والخطأ والتعلم من حركيين مخلصين لا متخصصين. وما هو المشروع الفكرى الذى يحلم به الإسلاميون؟ هل هو استعادة صورة الخلافة فى عهد الراشدين؟ هل هو اختزال الشريعة فى القانون فى ظل دولة وطنية؟ هل هو تطوير تطبيق الشريعة لتصل إلى الأمور الجنائية إضافة إلى الأحوال الشخصية؟ أم هو الإصلاح فى ظل دولة قهرية؟ أم المشاركة فى الانتخابات البرلمانية وبالتالي التحول إلى جزء من أجزاء معادلة الديمقراطية المطروحة فى ظل الدولة القومية (Nation state)؟

المحور الثانى: التجديد فى التركيبة الاستراتيجية

وهو نتاج طبيعى للتجديد فى التركيبة الفكرية، وهنا تطرح أيضا مجموعة من التساؤلات الحرجة فى خانة التفكير والتحليل الاستراتيجى: هل بقى مجال لنهج الإصلاح يمكن أن ينجح بعد تجربة مصر وليبيا واليمن، أم أن نهج الثورة هو المطلوب؟ ما الرؤية، هل هى الوصول إلى الحكم أم إصلاح اجتماعى أم إصلاح سياسى أم البقاء على الحياة فقط؟ وبالتالي ما الأهداف الكبرى فى ظل واقع عربى مرير مضطرب فى هذه الحقبة التاريخية؟ ما مهمة الحركة الإسلامية وماذا تفعل بالمواليد الجدد على الساحة الإسلامية من داعش وغيرها؟ وما رؤيتها الجيوستراتيجية فى واقع يتدخل فيه البعيد قبل القريب وتتدخل فيه القوى العالمية الكبرى وقوى إقليمية وغيرها؟

المحور الثالث: التجديد فى التركيبة البنية الهيكلية

الناظر إلى الحركة الإسلامية يستنبط أن بناها الهيكلية صممت منذ العشرينات لتناسب ذلك الواقع ولتحقق أهدافا في ذلك الزمان وفي تلك البيئة، فهل من المعقول تصور أن البيئة الحالية هي نفس البيئة قبل تسعين عاما، وبالتالي ظلت الأطر الهيكلية هي نفسها دون مواثمة للعصر ولأحداثه الكبرى الحالية؟ ألا يوجد فكر تجديدي في هذا الشأن؟ ألا يوحى الربيع العربي الكبير بمتغيراته الكبرى بإمكانية أن تكون الحركات الاجتماعية الجماهيرية الشعبية بديلا معتبرا قد يوازي النخب والتنظيمات والأحزاب؟ صحيح أن الحركة الإسلامية ذات طابع أيديولوجي وإطار بنيوي وهي قادرة على التعبئة، إلا أن الحركات الشبابية التي ظهرت في الربيع العربي ويقودها في الأساس شباب وشاركت بفاعلية في هذا الربيع تستحق التفكير التجديدي الإبداعي في الهيكلية ليكون لهم دورهم الفاعل بالرغم من أن حركتهم ذات تركيبة بنيوية رخوة. ولعله أضحى من الضروري البحث عن التجديد الإبداعي في الهيكلية بدلا من الغرق في هياكل تقليدية هرمة لم تعد تصلح حتى لتحريك نفسها في بيئات ذات حركية وتعقيد عال جدا.

المحور الرابع: التجديد في البنية التطبيقية (Applications)

والمقصود هنا إنزال الأفكار على الأرض، صحيح أن هناك آليات جديدة كانت تبرز من حين إلى آخر لكن في العموم هناك جمود في آليات التطبيق ناتج في الأصل عن الجمود في التركيبة الفكرية والتركيبة الاستراتيجية والتركيبة البنيوية الهيكلية. وظلت الآليات محصورة في الإسلاميين أنفسهم أو أنصارهم في أحسن الأحوال، لكن أين الجمهور وأين الشباب والنساء من هذه الآليات؟ وما المساحات المشتركة بين التمدن الإسلامي والتمدن غير الإسلامي القادم من الغرب؟ وما المساحات المشتركة بين الإسلاميين وغير الإسلاميين في نفس البلد؟ وهل سيبقى مصطلح إسلامي وغير إسلامي يتداول ويفرق بين أبناء المجتمع الواحد وأبناء الدين أنفسهم؟ ألا يمكن التجديد الحقيقي في آليات جديدة للفعل والحشد، والتحرر من بعض القيود التنظيمية والحزبية؟ ومن صور التجديد في البنية التطبيقية:

الكتلة الحرجة: ونطرح هنا مفهوم الكتلة الحرجة والتي نعرفها بأنها الحد الأدنى من الإمكانيات (البشرية والمادية) المطلوبة لإحداث الأمر المراد. والكتلة الحرجة حسب التعريف ليست فقط الإمكانيات البشرية بل المادية أيضا. إن مفهوم الكتلة الحرجة يضيع أحيانا بين مفهوم شرعي ناشئ عن قوله تعالى "كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله"³، فيندفع الشباب للأمر دون حساب التكلفة أو احتمالية النجاح والفشل،

³ آية 249 من سورة البقرة

معتقدين أنهم وإن كانوا فئة قليلة فسينتصرون. وفي حقيقة الأمر أن الله سبحانه وتعالى قد أوضح في سورة الأنفال المقدار العددي للفئة القليلة ولم يتركه سبحانه هكذا دون تعريف إذ قال سبحانه وتعالى " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ * الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ"⁴ وبالتالي اصبح تعريف الفئة قليلة هو واحد لاثنين (1:2) ، وإن كانت الأحوال الإيمانية لفئة ما مرتفعة ومرموقة فيمكن أن يصل العدد واحد لعشرة. ولكن أي قيادة راشدة تبني حساباتها على أساس الحد المذكور في الآية وهو واحد لاثنين. ومن هنا يكون قد حدد الله سبحانه وتعالى عدديا حجم الفئة القليلة وأصبحت الكتلة الحرجة المطلوبة في المواجهة مع الأعداء 1:2. لمواجهة الأعداء، وبناء على ذلك فإن الأساليب الدعوية القديمة وطرق الكسب المعهودة غير قادرة على تحقيق الكتلة الحرجة المطلوبة لإحداث أمر التغيير.

الكسب الجمعي لا النقطي: والمقصود هو الكسب ضمن كتل بشرية وليس من خلال كسب فردي نقطي أو كسب عددي محدود العدد. إذ أصبح الكسب الجمعي ضرورة ملحة لتحقيق الكتلة الحرجة. وإن بقاء الحركة على حالها سيجعلها ثابتة العدد تقريبا أو تبدأ بالاضمحلال رويدا رويدا نتيجة ضعف الكسب مقابل معدلات الفقد وترك الحركة. والكسب الجمعي يحتاج إلى تغيير جذري في العقلية الحزبية وضرورة تقبل الآخر والمشاركة مع الآخرين، ويحتاج إلى اجتراف هيكلية مختلفة بعيدة عن الهرمية والتراتبية التنظيمية، قادرة على استيعاب الآخرين المؤيدين لفكرة اصلاح المجتمع من مختلف الخلفيات والمرجعيات الفكرية، واستيعاب الذين لا يفضلون الاحتواء في هياكل تنظيمية ولكنهم محبون لمجتمعاتهم وحريصون على الإصلاح والتقدم والتطور والتحضر. وفي تقديري أن المستقبل القريب سيشهد ضمور الأحزاب ورفض الانغلاق، وسيكون المستقبل لتلك الحركات التي تقفز من ضيق قارب الحزبية والانغلاق إلى سعة المجتمع ومكونات الدولة الديمغرافية من خلال طرح يستوعب الجميع لكن في إطار هوية المجتمع وثوابته المتفق والمتعارف عليها.

المحور الخامس: التجديد في الثقافة التنظيمية

تشكل الثقافة ببطء حيث أنها نتيجة تفاعل القيم والمبادئ والمعتقدات الدفينة والعادات والمشاعر والافتراضات الخاصة بالمجموعات أو الجماعة والتاريخ والخبرات والتجارب وانماط السلوك لعقود أو

⁴ آية 65: 66 من سورة الانفال

قرون. وتعتبر الثقافة التنظيمية جزءاً من مفهوم الثقافة العام ولكنها متعلقة بالمؤسسة أو التنظيم أو الحركة قيد البحث. وبالتالي يمكن تعريف الثقافة التنظيمية بأنها تلك الثقافة المعنية بمنظمة ما (بغض النظر عن حجمها) بأنها خليط من القيم والمبادئ والافتراضات الناشئة داخل هذه المنظمة والخبرات العملية والتجارب التي خاضتها. ولكل منظمة أو مؤسسة ثقافة تنظيمية خاصة بها. وبناء عليه فإن إحداث أي تغيير في منظمة ما يحتاج إلى تغيير في أجزاء من ثقافتها التنظيمية وعلى رأسها الافتراضات والمبادئ التي صاغتها أو التي تشكلت أثناء مسيرة هذه المنظمة، إذ أن الثقافة التنظيمية تحدد كيف يرى الأفراد والقيادات الأمور وكيف يحكمون عليها ويطبقونها، كما أنها تؤثر على السلوك وكيفية التصرف.

فإذا كان المطلوب إيجاد تغيير إيجابي فإن على حركة التغيير العمل على طرح ثقافة جديدة وثقيف الناس بها حتى يألفوها ويقللوا المقاومة الداخلية لها. لقد أصبحت ثقافة التعامل مع الآخرين ذوي الخلفيات الفكرية المختلفة، واستيعاب المكونات الوطنية الأخرى ضرورة لنجاح مفهوم التشارك مع الآخر. خصوصاً أنه مازالت هناك قنوات لدى العديد من الإسلاميين بأنهم وحدهم سيحدثون التغيير بإمكاناتهم الذاتية.

كما أن مفهوم اكمال المشوار من حيث انتهى الآخر يحتاج إلى اقناع، إذ أن البعض يفضلون البدء من الصفر وإعادة اختراع العجلة بطريقتهم ظانين أن أحداً من قبلهم لم يعمل مثل هذا العمل، أو رافضين لعمل الآخر لأنهم لم يكونوا فيه، فيبدووا من جديد مستهلكين للزمن ومضيعين للوقت. كما أن عقلية وثقافة الاحتواء تشكل مشكلة كبيرة عند الكثيرين الذين يريدون أن يحتووا عمل الآخرين فإما أن يسلم الآخر ما عنده من عمل لهم بالكامل، أو أن ينتمي لهم. بينما لو كان مفهوم التشارك واستيعاب الآخرين موجوداً في الثقافة التنظيمية لوفروا على أنفسهم أوقاتاً كثيرة واستوعبوا طاقات وكوادر جديدة.

إن العقلية الحزبية التنظيمية تحتاج لتغيير حتى تستطيع الحركة الإسلامية استيعاب الآخر سواء المؤيد لهم أو المتعادل الذي لا يريد أن ينتمي لحركة ما. فالعقلية الحزبية لا تقبل العمل والنتائج إلا ممن ينتمي للجماعة أو الحزب، مما يفوت مئات الفرص. والعقلية الحزبية تدفع باتجاه الانغلاق ليس فقط على الآخر ولكن على المعرفة والخبرة وتجارب الآخرين المفيدة وبالتالي تدفع إلى العزلة الشعورية ومن ثم العزلة عن تحقيق أصل وجوهر تشكل الحركة ألا وهو إيجاد التغيير. وكيف يغير قوم من مفهوم أناس آخرين دون أن يختلطوا

ويعيشوا معهم؟! والرسول عليه الصلاة والسلام يقول " الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ، وَيَصْبِرُ عَلَىٰ أَدَاهُمْ،
أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ، وَلَا يَصْبِرُ عَلَىٰ أَدَاهُمْ " ⁵

المحور السادس: التجديد في التركيبة الإيمانية والأخلاقية

وهو جانب مهم ليس فقط في حياة حركات التغيير بل في حياة أبناء الأمة الإسلامية عموماً. فعلى مستوى أبناء الحركة الإسلامية أنفسهم هناك حاجة إلى تجديد في التركيبة الإيمانية والأخلاقية التي هي أساس الشريعة الإسلامية "وإنك لعلى خلق عظيم". وهناك حاجة ماسة لأبناء الأمة الإسلامية نتيجة ما فعلته الحداثة بالمجتمعات الإسلامية من تغير في المفاهيم والسلوك. إن محاولة بناء جيل قرآني لا تُجدي إن لم يعرف هذا الجيل مكونات أمته ومكونات الحضارات الأخرى والتعرف عليها بعقلية المتدبر لا عقلية الرفض، وبعقلية الواعي المستنير لا بعقلية المنغلق أو المقدم الأعمى، وبعقلية الواثق من التركيبة الأخلاقية والنماذج الأخلاقية في حضارته لا عقلية الخجول. وما حدث بعد الربيع العربي وما نتج من انفصال وانشقاق واتهام واختلاف، إضافة لما تحدثه أجواء الانتخابات الداخلية من تكتلات وتحزبات داخلية وكولسه يخرج كثيراً عن الأخلاق والقيم الحميدة. لا معنى لادعاء التسامح والصفح وسلامة الصدر والأمانة والحرص على وحدة الصف ووحدة الأمة مع وجود ممارسات مختلفة تماماً عن هذه القيم والأخلاق.

وعليه، فإن الحركة الإسلامية تواجه ظروفًا خارجية إقصائية في حقيقتها من قبل بعض الأنظمة العربية والثورة المضادة، فإذا أضفنا ذلك إلى المعوقات الداخلية الكبيرة فإنه ليس أمام الحركة الإسلامية إلا التجديد الكلي الجذري، وإلا استدخل مرحلة الشيخوخة والترهل بأسرع مما يتوقع قادتها، إن لم تكن دخلتها بالفعل. وعليها ألا تخشى التجديد الجذري خوفاً من فقد أنصار على اعتبار أن التجديد في أصله يتحدى تقاليد استقرت في العقول، وقد يثير قضايا شائكة لا يستطيع الجيل القديم أن يتخيل نفسه يعيش في حياة حركية بدونها.

وهل ستظل الأمة تنتظر مشروعها التجديدي من المهدي المنتظر؟ أم من أجنبي هو في الأساس مُجهض ومناهض لبزوغ نور جديد في المنطقة؟ أم من داخلٍ تقوقع بفكر حزبي وكل ما في وسعه هو أن يكرر اسطوانته القديمة التي نشأ عليها دون اعتبار للمتغيرات الكبرى في المنطقة. وعليه أضحى التجديد الكلي ضرورة حتمية ليعطي دورة حياة جديدة بفكر جديد واع متفتح واستراتيجية طموحة مستنيرة وهيكلية إبداعية وآليات

رواه الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر ⁵

تطبيق يشترك فيها كل أبناء المجتمع. وإن لم يتم فعل ذلك فلا بد من نشاط فكري عميق للتفكير في مرحلة ما بعد الحركة الإسلامية التقليدية الذي يبدو أنه أصبح قاب قوسين أو أدنى.

4. معالم النظرية المقترحة

مفهوم التجديد: حيث نحتاج لطرح تعريف لمصطلح التجديد⁶. وبناء عليه يمكن القول بأن التجديد في سياق هذه الورقة هو "اجتراف فكرة أو أفكار تولد آليات ووسائل وطرائق جديدة في إعادة تطبيق الإسلام وإنزال مبادئه على الواقع تناسب العصر وذلك بعد ابتعاد الناس عن الدين او عدم قدرتهم على تطبيقه. أي إعادة وصل الدين بالحياة." ويصبح الجمود هو "انكماش الدين عن الحياة لينحصر في بعض العبادات والاحوال الشخصية"

مفهوم النطاق المركزي للنظرية: النطاق المركزي لمنظمة ما (Central Domain) هو مجموعة الأعمال الجوهرية التي إذا تمت فقد تحقق المراد من سبب وجود هذه المنظمة أو المؤسسة. ويحدث خلط كبير بين النطاق المركزي واعمال أخرى كثيرة ينتج عن ذلك ضياع النطاق المركزي وعدم وضوحه فتتشغل المؤسسة في الأعمال الجانبية بدلا عن النطاق المركزي فتتحرف أو تبتعد عن أصل هدف تأسيسها.

وبناء عليه فإن النطاق المركزي للنظرية الجديدة يقوم على تجميع شعبي جماهيري حول فكرة حركة التغيير. علما بأن كل حركة لها نطاق مركزي مختلف، فمثلا الحركة الإسلامية في فلسطين ممكن أن يكون نطاقها المركزي هو العودة والتحرر من الاحتلال، بينما في دولة أخرى ممكن أن يكون النطاق المركزي هو تحقيق العدالة والازدهار والقضاء على الفساد، وقد يكون النطاق المركزي لحركة أخرى هو الإصلاح والتربية ونشر الاخلاق الإسلامية وهكذا.

وفلسفة هذا النطاق المركزي هو توفير الحاضنة الشعبية تمهيدا لأي نقلة نوعية تغيرية في المجتمع والمتعلقة بالنطاق المركزي. إضافة إلى نشر مفهوم التشارك والانتشار الافقي الشبكي الواسع، وعدم تحميل المنظمة أو حركة التغيير كل أعباء التغيير بل مشاركة المجتمع في ذلك على قاعدة التشارك والتعاون.

الأركان الأربعة لنظرية العمل الجديدة: لما كانت محاور التجديد ستة: المنظومة الفكرية والاستراتيجية والهيكلية ومنظومة التطبيقات العملية والثقافة التنظيمية والمنظومة الأخلاقية، فإن هذه المحاور تحتاج لإسقاط عملي قابل للتنفيذ ويتم تحويل هذه المحاور وترجمتها إلى أركان عملية قابلة للتطبيق الواقعي. وبناء عليه فإن النظرية المقترحة تشتمل على أربعة أركان يعكس كل ركن منها محور أو أكثر من محاور التجديد.

⁶ إذ يرى الكاتب ان هناك إشكاليات كثيرة تقع لعدم تعريف الأشياء والمصطلحات مما يولد افهاما مختلفة وتطبيقات متناقضة وكلها نتيجة عدم الاتفاق على تعريف المصطلح أو المفهوم المراد التعامل معه

والأركان الأربعة هي: التيار الشعبي ويعكس التجديد في الفكر والاستراتيجية والثقافة التنظيمية، والهيكلية الشمسية وتعكس التجديد في الهيكلية والثقافة التنظيمية، والديبلوماسية الشعبية وتعكس التجديد في التطبيقات العملية، والقطبية وتعكس التجديد في الفكر والاستراتيجية والجانب الأخلاقي.

الركن الأول: التيار الشعبي: وبرز هنا السؤال التالي: ما لفرق بين الحزب السياسي والتيار شعبي؟ وعند تسليط الضوء على المفهومين نلاحظ: أن هناك خلطا بينهما، إذ يبدو أحيانا أن أصحاب الحزب السياسي يتبنون استراتيجية التيارات الشعبية مما يؤثر سلبا على مقاصدهم السياسية ويجعل أهدافهم تتعارض مع وسائلهم، والعكس صحيح. فالحزب السياسي هو مجموعة من الناس تؤمن بفكر ما، أو تتبنى أهدافا سياسية أو أيديولوجية أو دينية أو اقتصادية أو فكر مركب من تلك الأهداف السابقة، وينظمون أنفسهم بإطار تنظيمي بهدف الوصول إلى السلطة وتنفيذ برنامجهم السياسي. بينما التيار الشعبي هو شكل من أشكال الالتقاء أو التجمع الجماهيري حول مصالح أو مطالب ثقافية أو اجتماعية أو وطنية أو سياسية من أجل الضغط على من هم في السلطة لتحقيق مطالبهم ولا يسعون للوصول للسلطة. ولذا يحاول التيار الشعبي إشراك أوسع قاعدة من الجمهور بهدف تحقيق مطالبه وتنتهي مهمة التيار الشعبي بتحقيق مرادهم المنشود.

ومن حيث المقصد، فإن الحزب يهدف لتشكيل قاعدة حزبية مؤمنة بالفكرة، ويعمل على نشر فكره بين المواطنين ليشكل قاعدة جماهيرية واسعة تؤهله لدخول المعترك السياسي للوصول للحكم، ولذا فإن حياة الحزب مستمرة حتى بعد الوصول للحكم، وقد يشكل ائتلافا حاكما مع أحزاب أخرى أو يكون في المعارضة. في حين أن هدف التيار الشعبي هو تشكيل قاعدة شعبية تؤمن بالمطالب التي ينادي بها وينشر الوعي بين الجماهير، معتمدا على عدالة المطالب التي يتبناها من أجل الضغط على السلطة لتبليتها ويتوقف عند تحقيق المطالب أو انتهاء أسباب تكوينه في الأصل، ويمكن أن يستمر طالما المطالب لم تتحقق أو دوافع تأسيسه ما زالت قائمة.

ويتم تحديد أهداف التيار الشعبي المستقلة من خلال جمهوره نفسه ومنها على سبيل المثال؛ بناء قاعدة مجتمعية واسعة تؤمن بالتغيير الذي تطالب به وتسعى له، ونشر الوعي القانوني والحقوق المتعلق بالقضية المنشودة، والعمل على تشكيل ثقافة خاصة بها قادرة على مواجهة الثقافة المناقضة لها، إضافة إلى نشر الوعي بمصالحها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للعمل على تحسينها. أما من حيث الهيكلية، فالحزب السياسي يعتمد بالغال على هيكل هرمي وله سلطة تنظيمية، وتراعي فيه التراتب الهيكلي، والتفويض في الحزب السياسي محدود إلا من خلال الأطر الحزبية. ويكون التفويض للشخص الحزبي الملتزم

وليس لصاحب الكفاءة. أما التيار الشعبي فيعتمد على هيكل بسيط غير معقد قائم في الأغلب على التوافق مع بعض الضوابط والسياسات لتنظيم الأمور. والتيار الشعبي فيه تفويض أكثر بكثير من الحزب، ويعتمد على العمل بروح الفريق وتجميع الكفاءات.

وفي حين يكون الانتماء للحزب، فإن التيار الشعبي لا ينتمي لحزب محدد ولا ينفذ أجندة أي من الأحزاب ولا يخضع لقرارات أي منها، وغير مقيد بعقلية حزبية، بل منفتح على جميع الأطياف من جميع قطاعات الشعب المختلفة التي تتشارك معه في المطالب. والتيار الشعبي ليس معزولا في حركته عن المكونات السياسية، فيستطيع التيار الشعبي أن ينشئ علاقة تنسيق وتفاهم مع أي حزب يتقاطع معه في المصلحة المشتركة ولكن دون الخضوع لبرنامجه. وحتى تنجح التيارات الشعبية في تحقيق رسالتها فلا بد من الانتباه لمجموعة من عوامل النجاح لعل من أهمها: نشر الرؤية والرسالة للجماهير وفهمها لإيجاد قاعدة واسعة واعية لمهمتها، وعدم التفرد في اتخاذ القرارات بل العمل بروح الفريق. والمطلوب توسيع المشاركة في حل المشاكل التي تواجه التيار الشعبي بشكل عام، مما يتطلب نشر مفهوم التشارك مع الآخرين، ومن المتطلبات المهمة المرونة في التعامل دون التنازل عن المبادئ، والمقصود هنا المرونة الإدارية إضافة إلى المساواة والعدل بين الجميع. ويتوجب على قيادة التيار الشعبي توضيح المخرجات والنتائج المطلوبة والإنجازات المراد تحقيقها للجميع والمحاسبة على ذلك، وتشجيع الإنجاز وتوفير الدافع للعمل. وهذا يقتضي منح التفويض من أجل زيادة الكفاءة من حيث تقليل الجهد والوقت والكلفة ولزيادة الشعور بالولاء والانتماء لفكرة التيار الشعبي. ونظرا لأن التيار الشعبي يتعامل مع مختلف التركيبات الاجتماعية والديمقراطية، فلا بد هنا من التوازن بين نظام الرعاية والوجاهة والامتيازات وبين نظام الجدارة والكفاءة والعطاء. أن تقدير الوجاهة والموقع الاجتماعي يحتاج لتغير في الثقافة التنظيمية للحركة القائمة على العقلية التنظيمية والهيكلية الهرمية التي قد لا تجد مكانا لاستيعاب مثل هذه الحالات. ونظرا لقلّة التكلفة السياسية للتيار الشعبي، فإنه من المتوقع أن يكون المستقبل لتبني مفهوم التيارات الشعبية في السنوات القادمة. كما ستجد العديد من الجماعات والأحزاب في فكرة التيار الشعبي مخرجا لها من مأزقها الفكري خصوصا عندما تكتشف أنها كانت في جوهرها تيارا شعبيا وتتبنى في واقعها وسائل التيارات الشعبية بينما كانت تظن أنها حزبا سياسيا.

فلسفة التيار الشعبي: وبناء عليه فإن فلسفة التيار الشعبي تكمن في الانتشار في المنظومة الشعبية والجماعية (النقابي، الروابط، الاتحادات، المبادرات المجتمعية، مؤسسات المجتمع المدني... الخ)،

وبالتالي تجميع الجماهير حول مطالب سياسية واجتماعية، ومشاركة الشعب بالتفكير والقرار وتاليا الالتحام بالشعب. وهنا يأتي التجديد في أساليب الدعوة والاستقطاب وتصبح الدعوة والاستقطاب قائمة على السلوك ومن خلال الأساليب الدعوية المعروفة وغيرها المجددة. وبأسلوب التيار الشعبي تتوفر إمكانية معتبرة لتحقيق مفهوم الكسب الجمعي والانتشار الجماهيري مما يعني ارتفاع احتمالية الوصول لهذه الكتلة الحرجة. إضافة إلى أنه نطاق عمل جديد منطقي ومناسب للظروف وتفاعلات البيئات الداخلية والداخلية، وفيه مرونة ووقف للجمود وابداع في العمل بطرح نظرية عمل جديدة مناسبة وموئمة. ومن أهم ميزات التيار الشعبي أنه يبتعد عن الاصطفااف الحزبي أو الفصائلي ويبتعد عن الاصطفااف الأيديولوجي، وبناء عليه سيفتح التيار الشعبي محاور عمل قادرة على استيعاب اعداد كبيرة من المواطنين الراغبين في العمل وخدمة شعوبهم وبلدانهم.

الركن الثاني: الهيكلية الجديدة ودوافعها: عند حدوث التجديد في الفكر والاستراتيجية يتطلب ذلك تجديدا في الهيكلية لتواكب الفكر ومراد الاستراتيجية، فالهيكلية تتبع الاستراتيجية لتسهيل تنفيذها. وللأسف فإن المعمول به عند كثير من الحركات والمؤسسات هو أن تنتخب القيادة ثم يبدأ الرئيس باستجلاب افراد فريقه بناء على هيكل قديم أو بناء على محاصصة أو بناء على ترصيات وموازنات داخلية، وليس لاعتبارات الاستراتيجية ومتطلباتها.

إن الهياكل الهرمية التقليدية لا تستطيع أن تلبى احتياجات حركات التغيير، إذ أن هذه الهياكل لا تتمتع بالمرونة، بل تكرر الحزبية والهرمية والتراتبية التنظيمية والعقلية الحزبية المغلقة على نفسها، وبالتالي تضيق ذرعا بالمكونات الشعبية أو تخنقها في عنق زجاجة فتضف الابداع والتشارك والانفتاح. حيث تعاني الحركات من ضعف الاستقطاب وخصوصا بعد الربيع العربي أذ لم تستطع الحركات والأحزاب قيادة الربيع العربي وانجازاته وفشلت في مواجهة الثورات المضادة، ولقد ملء الشباب من الطرح التقليدي الذي لم يعد قادرا على احداث التغيير. وتحتاج حركات التغيير الآن أن تجمع الكتلة الحرجة اللازمة لتنشيط التغيير من جديد. ولقد عجزت الهياكل التقليدية من استيعاب الجماهير والتعامل معها ضمن هيكلية مرنة مناسبة تستثمر جهود الجماهير المتعاطفة. والكسب الجمعي يعني الكسب الجماهيري المؤيد لفكرة التغيير وبالتالي يحتاج لهيكل مرن قادر على أن يحمل فكرة تغيير كبيرة.

يقدم علم الإدارة الهيكلية الشبكية (Network) العضوية ضمن شبكة من العقد (Nodes) تتواصل فيما بينها بطريقة رخوة ومرنة تصلح لأعمال اجتماعية غير معقدة، ولكنها لا تصلح لأعمال ذات فكرة صلبة تغيرية. وبالتالي يطرح الكاتب فكرة جديدة في الهيكلية سيسميها الهيكلية الشبكية الشمسية وهي هيكلية مهجنة من الهيكلية الشبكية التقليدية، مع هيكلية هرمية بسيطة من مستوي واحد أو اثنين على الأكثر، مع جهاز عصبي ناظم. وهذه الهيكلية تطرح لأول مرة كمنظومة هيكلية مقترحة.

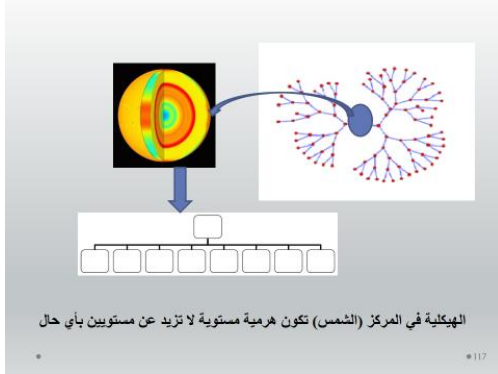
أولاً: التعريف والفلسفة: تقوم فلسفتها على تحول حركة التغيير من شكل حزبي مغلق على افراده إلى حركة اجتماعية شعبية جماهيرية منفتحة على كل قطاعات الشعب بأريحية لتشارك كل القطاعات المقننة بالرؤية في ايجاد الحالة المقصودة على الارض بدون انغلاق حزبي او تنظيمي ضمن هيكلية مرنة لكن مرتبطة بمركز حركة التغيير بطريقة غير تقليدية. ومن أهم فوائدها: المرونة القدرة على التلاؤم مع التغيير، وتشجع الادارة الذاتية وحل المشاكل من قبل الفريق، وتمتاز بالتكيف السريع وإبراز الابداع والاستقلالية، واستيعاب أكبر قدر ممكن من المكونات الشعبية والافراد من ذوي الكفاءة من الشعب مع الابتعاد عن الشكل التنظيمي الحساس بالنسبة للحكومات.

كما أنها تقلل البيروقراطية وتزيد الكفاءة من حيث تقليل المال والجهد والوقت، وفاعلة في البيئات غير المستقرة وذات الديناميكية العالية التي تحتاج للتكيف السريع لمواجهة التغيير، مع القدرة على توزيع المعلومات والمعرفة وبالتالي زيادة قدرتها على التعامل مع المتغيرات سواء في بيئتها الداخلية او الخارجية. إضافة إلى أنها تناسب اولئك الذين يحبون التصرف الذاتي والانفتاح والابداع والابتكار والتغيير واقتناص الفرص وتجريب مقاربات جديدة، وتركز على البحث عن تحقيق الاهداف ورؤية النتائج وليس فقط اداء وظيفة.

طبيعتها: تقوم على العقد أو الكواكب (فرق -مؤسسات - جمعيات) وعلى الروابط بين العقد (الكواكب). وهي عبارة عن عقد مستقلة مرتبطة شبكياً للعمل معا لتحقيق هدف مشترك. وهي قائمة على ثقافة مشاركة المعرفة والتنفيذ والتعاون بين العقد (الكواكب).

⁷ لمزيد من التفصيل، ممكن الرجوع لكتاب "التغيير نظرية عمل جديدة" للباحث نفسه، 2019، waelshadid.academia.edu

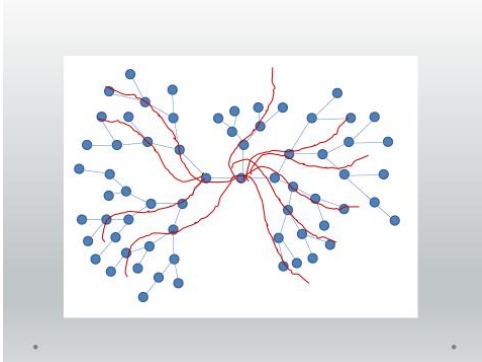
دور العقد (الفرق -الوحدات): نشر الرسالة التي تهمها في إطار الرسالة الاستراتيجية، واستقطاب ذوي الكفاءات وتكوين العلاقات المهنية معهم، والابتكار والابداع في التنفيذ وحل المشاكل ذاتيا، وتحقيق الاهداف والنتائج وتنفيذ البرامج المعنية بها



دور المركز: تشكيل العقد وتوصيل المعلومات والمتطلبات لديها، وتكوين العلاقات مع الهيئات الهامة المشابهة الرسمية والشعبية منها، ومتابعة الاداء وتقييم القدرة الانتشارية للعقد ومعالجة كفاءتها، وتنفيذ على مبدأ ادارة المشاريع وبالتالي كل عمل يتحول الى مشروع وينفذ حسب اصول ادارة المشاريع. وتتمتع باللامركزية ويفوض لها توجيه المهام، ويترك للعقدة تصميم عمليات العمل.

ثانيا: الهيكل الهرمي البسيط: الهيكلية في المركز (الشمس) تكون هرمية مستوية لا تزيد عن مستويين بأي حال. والقصد هنا هو تحميل الشبكية على قاعدة هرمية بسيطة لا تتعدى مستويين اثنين.

ثالثا: الجهاز العصبي الناظم للهيكلية: وهذا الجهاز العصبي الناظم للهيكلية الشبكية يعمل على ضبط المسار العام للهيكلية وضمان عدم ضياع الشبكية عن الاهداف وفقدان الرؤية أو الانحراف عن الاستراتيجية المتفق علي. كما ان الشبكة العصبية تعمل على ضبط المسير العام وليس



التفصيلي، مع التشبيك بين مكونات الهيكلية الشبكية لتوفير المستوى الفني المعقول لأداء أجزاء الشبكية، ويحرص كذلك على نقل الخبرات بين أجزاء الشبكية العامة. ويتكون الجهاز العصبي من أصحاب المبادرة وذوي المهارات المميزة والناشطين في الهيكلية والفاعلين في ميادين العمل وأصحاب الخبرات والمسؤولين عن الأعمال الرئيسية.

الركن الثالث: الدبلوماسية الشعبية

أول من أطلق الاسم Edmund Gullion عميد كلية فليتشر للقانون والديبلوماسية في الستينات. ويمكن ان تُعرف على أنها التأثير على الراي العام في دول اخرى من قبل حكومات خارجية (حشد الراي الشعبي في دولة ما لصالح فكرة او توجه ما خارجية)، والتفاعل بين المجموعات الخاصة واصحاب المصالح في دولة ما مع

نظرائهم في دولة أخرى⁸، وتكمن أهميتها من كونها أداة من أدوات القوة الناعمة في العصر الحديث لجذب الآخرين (Attraction) ، حيث أن الدبلوماسية التقليدية الرسمية لا تكفي وحدها كأداة تنفذ للسياسة الخارجية.

ومن أدواتها كقوة ناعمة قائمة على فكرة جذب الآخر، الثقافة والسياحة، والجامعات والمؤتمرات والتدريب، والفنانين والأفلام والمشاهير، والخبراء من اقتصاديين واجتماعيين وفنيين وغيرهم، كل أولئك لهم تأثير كبير قد يفوق تأثير السفراء وكثير من الرسميين. كما أن الأحاديث الصحفية وإصدارها بلغات اجنبية، والمقالات والندوات والمحاضرات، والخطب الموجهة للأجانب في الخارج والتواصل مع الجاليات الأجنبية والسفارات الموجودة في البلد كل ذلك وسائل من وسائل الدبلوماسية الشعبية. ولعل من الوسائل الفاعلة في عصرنا هذا هي الألعاب الرياضية حيث أن ما سمي بدبلوماسية الكريكت ساهمت في تدوير الجليد في العلاقات بين الهند وباكستان، ومؤخرا في ترطيب الأجواء بين الكوريتين. كما أن الاعلام بأدواته المختلفة كالإذاعات المسموعة والصحافة والتلفزيون والفضائيات كلها ممكن أن تشكل منافذ رئيسية للدبلوماسية الشعبية. كما يبرز دور النخبة المؤثرة مثل الأكاديميين والمفكرين والصحفيين واصحاب رؤوس الأموال والصناعيين واصحاب البنوك وزعماء الاحزاب السياسية فكل أولئك.

الركن الرابع: القطبية⁹

يطرح الكاتب مفهوم القطبية التي تعنى القدرة على التأثير وتوجيه التيار الشعبي في السياق الوطني كتيار او كتلة مؤثرة في القرار الوطني أو الإقليمي أو الدولي. وبالتالي القدرة على نظم حركة التغيير باتجاه الفاعلية ونظم جهود التغيير لتركيزها نحو الهدف المنشود. والقطبية هي الركن الرابع في نظرية التجديد المقترحة.

إن المكونات الشعبية في بلد ما ممكن أن تتأثر بمجموعة عوامل أو مؤثرات، وبالتالي فإن حركات التغيير عليها الانتباه في كيفية الوصول لهذا المستوى من التأثير ومن ثم التوجيه. وهناك فرق بين التأثير والتوجيه وهما من شروط تحقيق القطبية. فالتأثير هو المقدرة على احداث أو إيجاد مفاهيم أو توجهات أو رغبات أو ميول

⁸ Al Rawi, A. (2020). The development of British Public Diplomacy in the Arab world. *Arab Media & Society*, 23-41.

⁹وائل شديد، "التغيير نظرية عمل جديدة" 2019، waelshadid.academia.edu

أو تغيير قنوات جديدة داخل المجتمع. أما التوجيه فهو مرحلة أعلى وهو القدرة على توجيه المجتمع باتجاه مسارات معينه أو توجيهه نحو اتخاذ قرارات كبيرة، أو دفعه لتشكيل حالة مجتمعية ما.

وحتى تستطيع حركة التغيير الوصول لمستوى القطبية فلا بد لها أن تحقق مجموعة من الشروط منها:

○ القدرة على تنفيذ ما يزيد عن 60% من فعاليات وانشطة التخصص الذي تعمل به حركة التغيير. وهذا الرقم هو رقم تجريبي (Empirical) يفترضه الكاتب مبني على التقدير من التجارب.

○ أن تضم حركة التغيير أكبر عدد من المنتسبين والمؤيدين والمحبين بما لا يقل عن 30% من مجموع الشعب أو الجمهور وهذه النسبة تشمل الأعضاء المنتسبين والمؤيدين والمحبين وليس فقط الأعضاء المنتسبين.

○ أن يتوفر قدر كاف من الكوادر لدى حركة التغيير لقيادة الاعمال المختلفة.

○ القدرة على تعويض الكوادر في حالة ترك العمل لأي سبب وعدم تعطل الأعمال.

○ توفر قدرة مالية قادرة على التشغيل الأساسي على الأقل.

المقصد من تحقيق القطبية

كركن رابع، فإن القطبية إذا ما تحققت فإنها توفر القدرة على قيادة وتوجيه التيار الشعبي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وتنظم جهود التغيير وتضبط حركة التغيير نحو تحقيق الأهداف المرادة. كما أنها تعطي حركة التغيير حق التمثيل، أي تمثيل الشعب وهو من أعظم الإنجازات إذا ما تحقق. إن القدرة على الوصول لحق التمثيل يعني تلقائيا القدرة على التأثير والتوجيه، ويؤدي إلى الحد من التدخلات الخارجية وتشتيت القرار الوطني حيث تكون الحركة القطب جهة ممثلة عن الشعب أو الجمهور، وتصبح مرجعية له تُجبر الجهات الخارجية للتعامل مع الحركة القطب، وبالتالي تحد التدخلات الخارجية من استخدام جيوب صغيره هنا وهناك تستغلها الجهات الخارجية في تعطيل عملية التغيير أو تمييعها. إضافة إلى أن القطبية تسهل وتسرع التفاعلات والاعمال المتعلقة بالقضية الوطنية إذ تصبح المرجعية واضحة فتتخذ القرارات بسرعة أكثر مما في حالة تعدد الجهود وتبعثرها.

التحالفات: وفي حالة عدم قدرة لاعب واحد من العاملين في التغيير من الوصول إلى حالة القطبية، فإنه يمكن تحقيق القطبية من خلال تحالف أو اتحاد أكثر من لاعب بحيث يكون مجموع هذا التحالف قادر على تحقيق شروط القطبية المذكورة أعلاه. إن التأخر في تشكيل التحالف في حالة عدم قدرة أي من الفاعلين تحقيق ذلك يؤثر سلبا بشكل كبير على مسار عملية التغيير، بل يدفع بها نحو التقهقر والانحدار والانهاء والذبول. إن على القائمين على التغيير أن يستوعبوا أهمية العمل المشترك ضمن تحالف أو اتحاد أو اندماج لتحقيق القطبية. إن عدم الوصول للقطبية أو عدم القدرة على تشكيل تحالف قادر للوصول لها، جعل كثير من حركات التغيير في كثير من الدول تنتهي وتذبل وتندثر. إن مسئولية التغيير تفرض على العاملين فيه تحمل المسئولية وعدم بعثرة الجهود والأوقات والأثمان الغالية التي تدفع أحيانا للتغيير، وتحتم عليهم عدم العبث بجهود الشعب وضرورة التنازل فيما بينهم لتشكيل تحالف القطبية للوصول للغرض المنشود.

ومما لا شك فيه فإن القطبية تتطلب منظومة أخلاقية، إذ أن عملية التغيير بشكل عام وحركة التغيير أو تحالف التغيير بشكل خاص مطلوب منه الالتزام الأخلاقي والادبي مع جميع المكونات في المجتمع، والالتزام الأخلاقي والتسامح والتفاني والتواضع وعفة اليد واللسان وحب الآخرين والمسئولية أمام الجماهير، والبعد عن الأنانية والأنا (Ego) وإيثار المجموع وطول النفس والتحمل والصبر والعقلانية والرشادة والنضج والذكاء والإيثار إلى غير ذلك من الأخلاق الحميدة.

وفي الختام تمثل هذه النظرية المقترحة مساهمة في عملية التجديد التي ينادي بها الآلاف في عالمنا العربي والإسلامي، وهي جهد متواضع أمل أن يكون فيه ما ينفع لصانعي التغيير وطلاب العزة والابداع والتجديد والعلو والسمو.